# بنية الجملة بين "معاني النحو" و"صناعة الإعراب"

*Structure of the Sentence Between "Meanings of Grammar "and "Declension Making"*

**د. فلاح إبراهيم الفهداوي** . كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر . قطر

المرسل fnaseef@qu.edu.qa . تاريخ الارسال: 2020/4/29 . القبول:19 /2020/05 . تاريخ النشر : 2020/06/15

E . ISSN : 506-2602X
ISSN : 2335 - 1969
الصفحة من : 128 إلى 154

**ملخص البحث:**

في بحثنا هذا ندرس قضية على قدر كبير من الأهمية، وتتألف هذه القضية من شقّين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، أمّا الشّقّ الأول فهو قضية "معاني النحو"، وأمّا الشّقّ الثاني فهو قضية "صناعة الإعراب"، فهما جناحا اللغة يُكمل أحدهما الآخر. ولا يكاد يخلو منهما موضوع من موضوعات العربية، بل لا يُمكن تصوّر أية دراسة لأية لغة خارج هذين الإطارين. ونحن في بحثنا هذا سنتناول هاتين القضيتين، فخصصنا المبحث الأول للحديث عن "معاني النحو" وعن علماء العربية الذين أولوا عنايتهم لدراسة هذه القضية، وخصصنا المبحث الثاني للحديث عن "أثر صناعة الإعراب على معاني النحو".

**الكلمات المفتاحية:** بنية، الجملة، معاني، النحو، صناعة، إعراب

**Abstract:**

In this paper, we examine an issue of great importance. This issue consists of two parts that are inseparable from each other, the first is the issue of "meanings of grammar", and the second part is the issue of "declension making". They are the wings of language, which complete each other. They are the core of Arabic, and no study of Arabic language beyond these two frameworks can be envisaged. In this research, we will deal with these two issues. We devoted the first topic to talk about "the meanings of grammar" and the Arab scientists who paid attention to the study of this issue, and we devoted the second topic to talk about "the impact of declension industry on the meanings of grammar".

**Key words:**

Structure; sentence; meanings; grammar; industry; syntax

## المقدمة:

بعد انتهاء عصر التدوين اللغوي من أفواه العرب الأقحاح، وتقعيد القواعد، بدأت مرحلة التفسير والتعليل للظواهر اللغوية والنحوية، وقد توسّعت هذه الظاهرة توسّعًا كبيرًا أخلّ بالمنهج الذي اتّبعه علماء العربية الأوائل وبالغرض الذي قامت من أجله مسألة جمع اللغة وتقعيدها، فقد بالغ كثير من علماء اللغة في تلك القرون بهذه القضية ولاسيَّما عند العلماء المتأخرين بعد عصور الاستشهاد وفي عهد الترف الفكري إبّان العصر العباسي الأول والثاني، ولاسيّما الذين عُرف عنهم الوَلَع بقضية التعليل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية دونما ضرورة تدعو إلى ذلك.

وكان للحِجاج النحوي الدائر في ذلك الوقت أثره الكبير في تقرير الحقائق اللغوية، إذ قُدِّمت الحجج المنطقية والعقلية على ظواهر النصوص، ولم يُفرَّق بين ما كان سبيله الحقائق اللغوية التي لا ينبغي الحَيدة عنها أيًّا كانت الحجة أو التعليل وما سبيله الحِجاج، وكان ينبغي أن تبقى سلطة النَّص سارية المفعول ونافذة الأمر، ولا تعلو عليها أيُّ سلطة أخرى؛ فمن أجلها كانت القواعد والعلل والتفسيرات والتأويلات، وهذه كلها خادمة للنص، تدور معه حيث يدور، ولا سبيل لمخالفة النّص بليّ عنقه مهما كان سبيل التعليل أو طريقة التأويل، وتحت أيَّ اعتبار على تعاقب الأزمان والعصور ما دام موافقًا لما تكلّمت به العرب وتحركت به أشداقها.

وفي بحثنا هذا ندرس قضية على قدر كبير من الأهمية، وتتألف هذه القضية من شقّين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، أمّا الشّقّ الأول فهو قضية "معاني النحو"، وأمّا الشّقّ الثاني فهو قضية "صناعة الإعراب"، فهما جناحا اللغة يُكمل أحدهما الآخر. ولا يكاد يخلو منهما موضوع من موضوعات العربية، بل لا يُمكن تصوّر أية دراسة لأية لغة خارج هذين الإطارين. ونحن في بحثنا هذا سنتناول هاتين القضيتين، فخصصنا المبحث الأول للحديث عن "معاني النحو" وعن علماء العربية الذين أولوا عنايتهم لدراسة هذه القضية، وخصصنا المبحث الثاني للحديث عن "أثر صناعة الإعراب على معاني النحو".

## المبحث الأول: معاني النحو

لم يكن مصطلح "**معاني النحو**" متداولًا كثيرًا على ألسنة النحويين القدامى، وإنما كانت الإشارة إليه من الناحية العملية –وهي كثيرة جدًا– في أثناء شرحهم وبَسْطهم القول في القواعد النحوية حيث كانوا يربطون كل توجيه لمسائلهم النحوية بقضية المعنى ولاسيّما في الحقبة الأولى من مراحل التقعيد والتقنين، وعلى أساس ذلك كانوا يقرّرون القواعد باعتبار المعاني المترتبة على

التركيب. وهذا ما نجده عند سيبويه في (الكتاب) ومما نقله فيه عن أساتذته وشيوخه أمثال الخليل وغيره، وكذلك كتاب المبرّد (المقتضب)، إذ كانت قضية معاني النحو حاضرة في أذهانهم بقوة ولا تكاد تفارق تحليلاتهم وتعليلاتهم لمسائل النحو، ولعل مردّ ذلك راجع إلى مراعاتهم لذوق العرب وفطرتهم اللغوية في كلامهم، ولقرب عهدهم بالأسباب المباشرة لدوافع بدء التفكير النحوي عندهم. ومن أشهر مَن أولوا عنايتهم لقضية "معاني النحو" هو عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، والدكتور فاضل صالح السامرائي في القرن العشرين.

## عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) و"معاني النحو":

لم يتوسّع أحد من علماء اللغة والنحو القدماء في استعمال مصطلح "معاني النحو" كما توسّع فيه عبد القاهر الجرجاني ، فقد استفاض في الحديث عنه بما لم يسبقه أحد إلى مثله، إذ فصّل القول فيه وبسط الحديث في أهميته ومسائله، وذلك عند حديثه عن نظرية "النظم"[1]، فقال في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان "النظم هو توخي معاني النحو" (اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و"زيدٌ ينطلقُ"، و"ينطلقُ زيدٌ" و"منطلقٌ زيدٌ"، و"زيدٌ المنطلقُ" و"المنطلقُ زيدٌ" و"زيدٌ هو المنطلقُ"، و"زيدٌ هو منطلقٌ".

وفي "الشرط والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إنْ تخرجْ أخرجْ" و"إنْ خرجْتَ خرجْتُ" و"إنْ تخرجْ فأنا خارجٌ" و"أنا خارجٌ إنْ خرجتَ" و"أنا إنْ خرجتَ خارجٌ".

وفي "الحال" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيدٌ مسرعًا"، و"جاءني يسرعُ"، و"جاءني وهو مسرعٌ" أو "وهو يسرعُ" و"جاءني قد أسرعَ" و"جاءني وقد أسرعَ".

فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له. فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى "معاني النحو" وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه)[2].

كما عقد فصلًا في كتابه دلائل الإعجاز قال فيه: (فصل– النظم هو توخي معاني الإعراب: واعلمْ أَنك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علْمًا لا يعترضُه الشكُّ، أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيْبني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك)[3].

وكثيرًا ما كرر الجرجاني في كتابه عبارة: ("النظم" هو توخي معاني النحو في معاني الكلم)[4].

وقد أشار الجرجاني إلى أهمية "معاني النحو" وأن مدار "النظم" عليه، إذ قال: (إنّ مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض)[5].

وقد ذهب الجرجاني إلى أكثر من ذلك إذ جعل الفكر الإنساني مرتبطًا بـ"معاني النحو" وليس بمعاني الألفاظ مجردة، فقال تحت عنوان "فصل: بيان أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو": (ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يُتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم"، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبرا، أو صفة أو حالا، أو ما شاكل ذلك.

وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو بها، فقل في[6]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ..... 

"من نبك قفا حبيب ذكرى منزل"، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟)[7].

وقال في موضع آخر مؤكدًا على أهمية "المعنى" في اللغة الإنسانية فقال: (وجملة الأمر أن "الخبر" وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويُرجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنا "الخبر"، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون، في الأمر الأعم، المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة)[8].

كما قرّر تبعية الألفاظ ونظمها في النطق للمعاني التي تدور في النفس إذ يقول: (اللفظ تبع للمعنى في النظْم، وأنَّ الكلمَ تَترتَّب في النُّطقِ بسببِ تَرتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنها لَوْ خَلَتْ من مَعانيها حتى تَتَجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ، لما وقعَ في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ، أن يَجب فيها ترتيبٌ ونَظْم، وأن يُجْعَل لها أمكنةٌ ومنازِلُ، وأنْ يجبَ النطقُ بهذه قَبْل النطقِ بتلك)[9].

ويقول أيضًا: (لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم)[10].

وما أحسنَ تشبيه الجرجاني صياغةَ التراكيب وتوخي معاني النحو فيها بالصنعة التي يُعملها الخبير بالإبريسم والذهب والفضة، وأن هذه الأشياء جميلة ليس باعتبار ذواتها فقط، وإنما هي جميلة باعتبار الصنعة التي أحدثت فيها، فيقول: (ورأينا حالها –يعني معاني النحو– معه حال الإبريسم مع الذي ينسج منه الديباج، وحال الفضة والذهب مع مَن يصوغ منهما الحلي. فكما لا يشتبه الأمر في أنّ الديباج لا يختص بناسجه من حيث الإبريسم، والحلي بصائغها من حيث الفضة والذهب، ولكن من جهة العمل والصنعة، وكذلك ينبغي أن لا يشتبه أن الشعر لا يختص بقائله من جهة أنفس الكلم وأضواع اللغة)[11].

وقال في موضع آخر: (وجملة الأمر أنه كما لا تكون الفضة أو الذهب خاتما أو سوارا أو غيرهما من أصناف الحلى بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف، كلاما وشعرا، من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه)[12].

لقد كان لإبراز الجرجاني هذه القضية في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" فضائل كبيرة كان لها ما بعدها من انفجار في الدراسات النحوية والبلاغية، وقد عُدّت طريقته في تناول النصوص وتحليلها إحياء للنحو العربي، ولعل أدنى فضائل ما جاء به هو الابتعاد بالنحو العربي عن دائرة الخلافات المذهبية ومدارسها والحجج المنطقية والافتراضية التي أثقلت كتب النحو العربي بما لا طائل تحته، والعودة به إلى أصوله التي قام عليها من حيث قضية التركيز على معنى التركيب بعيداً عن التقديرات والتحليلات التي تُفضي إلى إخراج النص عن ظاهره.

وكانت التفاتة عبد القاهر إلى هذا الجانب نقلة نوعية أعادت للعربية رونقها وجمالها بعدما أثقلتها "الصناعة الإعرابية" والإيغال في التفسير والتأويل والتعليل، وتقليب التركيب الواحد على وجوه متعددة محتملة متخيّلة لا داعي لها[13]. أمّا على مذهب الجرجاني فإن الأمر لا يحتمل هذه

التقليبات والاحتمالات، وإنما لكل معنى تعبيره الذي لا يؤديه عنه غيره من التعبيرات، وأي عدول فيه أو في تقديره أو تأويله هو عدول عن المعنى.

وقد ضرب الجرجاني مثلًا على فساد التقدير، ونبَّه على ضرورة مراعاة "معاني النحو" عند النظر في توجيه النصوص من جهة الصناعة، فقال: (إنّ ههنا استدلالا لطيفا تكثر بسببه الفائدة. وهو أن يتصور أن يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه، من غير أن يحوّل منه لفظا عن موضعه، أو يُبدله بغيره، أو يغير شيئا من ظاهر أمره على حال.

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ وأرْيُ الجَنى اشتارتْهُ أيدٍ عواسلُ

مثال ذلك: أنك إن قدرت في بيت أبي تمام[14]:

أن "لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابُهُ" خبر، كما يُوهمه الظاهر، أفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه. وذلك أنّ الغرض أن يُشبِّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وكذلك الغرض أن يُشبِّه مداده بأري الجني، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها. وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ، و"لعاب الأفاعي" خبرا، فأما تقديرك أنت يكون "لعابُ الأفاعي" مبتدأ و"لعابُهُ"، خبرا فيبطل ذلك ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يُشبِّه "لعاب الأفاعي" بالمداد، ويشبه كذلك "الأري" به)[15].

إنّ ما جاء به الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من القول بنظرية النظم والحديث عن "معاني النحو" هو أساس فكرة القول بالبنية العميقة والبنية السطحية التي نادى بها اللسانيّون الغربيون في العصر الحديث.

## فاضل السامرائي و"معاني النحو":

ظهر في نهايات القرن الماضي كتاب بعنوان "معاني النحو" في أربعة أجزاء كبيرة، وهو من تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، ويبدو أن الدكتور فاضل قد التقط فكرة عنوان الكتاب من

الجرجاني الذي كرر عبارة "معاني النحو" في كتابه دلائل الإعجاز ما يقرب من (33) مرة، وقد سار الدكتور فاضل في كتابه "معاني النحو" على منهج الجرجاني في قضية التركيز على "معاني النحو" للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كل تركيب وفقًا للذوق العربي وفطرته اللغوية السليمة بعيدًا عن تكلّفات صناعة الإعراب وتفصيلاتها، فتناول فيه قواعد النحو العربي بطريقة غير الطريقة التي اعتاد عليها دراسو النحو قديمًا وحديثًا، والكتاب وإن جاءت أبوابه مرتبة حسب المنهج المتبع في دراسة النحو في الجامعات مع بعض التغييرات التي اقتضتها الغاية من تأليف الكتاب، إلا أنّ مؤلفه اختط فيه منهجًا انفرد به عن غيره إذ تحاشى كثيرًا الدخول في مسائل صناعة الإعراب التي لا تترتب عليها فائدة معنوية أو التي تُفضي إلى معنى غير مراد، فكان منهجه قائمًا على دراسة التركيب وما يؤديه من معنى بعيدًا عن كل التقديرات والاحتمالات والتأويلات المتكلفة التي كان يوردها النحاة على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، وفي هذا يقول: (نحن لا نفهم اللغة كما ينبغي،؛ لأن أكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، أما "المعنى" فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا، بل لا أكون مغاليًا إذا قلت: إننا نجهل أكثر ممّا نعلم فيما نحسب أننا نعلم. ومن هنا، نحن محتاجون إلى "فقه" للنحو يصل إلى درجة الضرورة.

إنّ دراسة علم النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطرواة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة)[16].

وقد بيّن الدكتور فاضل غرض تأليف كتابه بقوله: (إنّ هذا الكتاب محاولة في فقه النحو للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كل تركيب، فهو يدور على "المعنى" أساسًا وبناءً. وموضوع "المعنى" موضوع جليل، وحسبك من جلالته أنّ اللغة ما وُجدت إلّا للإفصاح عنه)[17].

لقد جاء كتاب "معاني النحو" بحجمه الكبير مستوعبا لأبواب النحو وبطريقته هذه التي تناول فيها الموضوعات النحوية ليُمثل مدرسة جديدة بعيدًا عن صناعة الإعراب المتكلفة ومدارسها، وعلى أساس النظر في معنى التركيب المجرد عن التقدير، فكان تأليف الكتاب نقلة نوعية حديثة ومُجدِّدة للنحو العربي تصبّ في الوقوف على القيمة الدلالية للتركيب كما تصبّ بطريق مباشر في قضية تيسير النحو العربي على الدارسين، وأخذه من أيسر طرقه وأوضحها وأنداها.

ويتحدّث الدكتور فاضل عن أركان الجملة العربية فيقول: (الجملة العربية –كما يرى النحاة– تتألف من ركنين أساسين، هما المسند، والمسند إليه. فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا

اسما، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد.

وليس المقصود بـ "الفضلة" عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا. وقد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف هذه ولكن النحاة يتأوّلون ذلك، كالنداء نحو "يا رجل" فإنهم أوّلوه بـ "ادعو رجلا" على ما بين التعبيرين من تباين. وكالتعجب نحو "ما أعذب الماء" فإنهم أولوه بـ "شيء جعل الماء عذبا".

وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا خبر لـ"ألا" التي تفيد التمني نحو قولهم "ألا ماء ماء باردًا"[18]، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا خبر لنحو قولنا: "الإنسان وعمله"[19].

ومعنى ذلك أنّ بعض التعبيرات يتألف من اسم وحرف، وبعضها يتألف من اسم ومعطوف، وهذا خروج على الطريقة العامة التي يقول بها النحاة)[20].

ومن القواعد التي قررها الدكتور فاضل في كتابه –وأرى أنّ لها حظًا وافرًا من الواقعية والأهمية– هي قوله: (ولا داعي لأن تُخرَّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإن كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكروه)[21].

## مراعاة "معاني النحو" و"صنعة الإعراب" معًا:

الأصل في غرض المتكلم هو مراعاة المعنى الذي يرمي إليه، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: (تُرسل المعاني على سجيّتها، وتَدَعها تطلب لأنفسها الألفاظَ، فإنها إذا تُركت وما تريد لم تكتسِ إلا ما يليق بها، ولم تَلْبَسْ من المعارض إلا ما يَزِينها)[22]. فالألفاظ خَدَمُ المعاني والمُصرَّفةُ في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستهَا، المستحقَّةَ طاعتها[23].

وإنّما النحو علم استخرجه النحاة المتقدمون من استقراء كلام العرب وسننها في الخطاب[24]، فالمعاني قيود لوجوه الإعراب ولا يكاد يصل اللفظ إلى السمع حتى يصل المعنى إلى القلب، والمعنى يستقرّ في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن[25].

و"صناعة الإعراب" شرح وتفسير للتراكيب، وإذا ما خالفت الصناعة المعنى وأخلّت به فيُصار إلى وجه آخر من وجوه الصناعة يستقيم به المعنى، ولن يعدم أهل الصناعة من وجوه وخيارات لتوجيه النصوص صناعيًا تتوافق مع المعنى المراد دون الإخلال به، وإلى ذلك أشار ابن هشام في

أحد تعليقاته إذ قال: (ويُقدّر "اضرب" دون "أهنْ" في "زيدًا اضربْه"، فإنْ منع من تقدير المذكور معنًى أو صناعة قُدّر ما لا مانع له فالأول نحو "زيدًا اضربْ أخاه" يُقدر فيه "أهنْ" دون "اضرب"، فإن قلت "زيدًا أهنْ أخاه" قدَّرت "أهنْ"، والثاني نحو "زيدًا امررْ به" تُقدر فيه "جاوز" دون "امررْ"؛ لأنَّه لا يتعدّى بنفسه، نعم، إنْ كان العامل مما يتعدّى بنفسه وتارة بالجار نحو "نصح" في قولك "زيدًا نصحتُ له" جاز أن يُقدر (نصحت زيدًا) بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا ..... 

وممّا لا يُقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله[26]:

إذا قُدّر "دلوي" منصوبا فالمقدّر "خذْ" لا "دونك".

وقوله[27]:

..... وأضربَ منا بالسيوفِ القوانسا

الناصب فيه لـ"القوانس" فعل محذوف لا اسم التفضيل محذوف لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفصيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدّر، وقولك "هذا معطي زيد أمس درهمًا" التقدير: أعطاه، ولا يُقدر اسم فاعل لأنك إنّما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من "ال"، وقال بعضهم في قوله تعالى ﴿قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾{طه:72} إنّ "الواو" للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب أن يُقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك؛ لأن القسم لا يجاب بـ"لن" إلا في الضرورة كقول أبي طالب:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسَّدَ في التراب دفينا)[28].

## البلاغة و"معاني النحو":

والبلاغة معنيَّة بشكل كبير بقضية "معاني النحو"؛ لأنها تُمثل ما خرج عن أصل التركيب، فأصل التركيب يدلّ على المعنى الأساس أو الابتدائي للجملة، وأي عدول أو خروج عن التركيب الأصلي للجملة لا بدّ أن تكون فيه إضافة معنوية زائدة على معنى أصل التركيب، وهنا تبدأ مهمة

البلاغة في التعبير، فتلامس الغرض الذي دعا المتكلم إلى هذا العدول عن التركيب الأصلي إلى التركيب الجديد؛ لتُبيّن أيُّهما أرفع في درجات البلاغة ولماذا؟ فعلى سبيل المثال قولنا "نجحَ سعيدٌ" هي جملة فعلية تفيد خبرًا ابتدائيًا لم يكن معلومًا لدى المخاطب، وهنا، لا يُسأل عن سبب تقديم الفعل "نجح"؛ لأن الجملة التي مسندها فعل هي جملة فعلية، أمّا في قولنا "سعيدٌ نجح" فيُسأل عن سبب تقديم "سعيد" على الفعل؛ لأن الجملة خرجت عن أصل بنائها الذي اعتادته العرب في فطرتها اللغوية، فيُقال قُدّم "سعيدٌ" لأنّه هو محطّ الفائدة من الكلام، إذ المخاطب يعلم بنجاح شخص ما لكنه لا يعلم أنّ الناجح هو "سعيد"، فالمخاطب به حاجة لمعرفة مَنْ نجح؟ لذلك قُدّمت الكلمة التي هي محطّ الفائدة من الكلام وأُخّر ما هو معلوم، وكلتا الجملتين فعليتان –وإنْ أعرب الاسم في الجملة الثانية مبتدأ والجملة التي بعده خبرًا من حيث صناعة الإعراب–؛ لأنّ الجملة التي مسندها فعل هي جملة فعلية في الأصل وإن تأخر فيها الفعل عن الاسم، وإنما قُدّم الاسم في الجملة الثانية لغرض بلاغي اقتضته حاجة المخاطب والمقام.

والمعنى العام في كلتا الجملتين واحد، هو: نجاح سعيد، والفرق بينهما هو: أن الأولى منهما لم يكن الحدث معلومًا أصلًا لدى المخاطب فأفادته الجملة؛ لذلك جاء التركيب على أصله، أمّا الجملة الثانية فالحدث معلوم لدى المخاطب لكنه يجهل مَنْ قام به فجاء التركيب على غير الأصل.

## المبحث الثاني: أثر صناعة الإعراب على "معاني النحو"

كان لعلماء العربية الأوائل عناية كبيرة بـ"صناعة الإعراب"؛ من أجل ضبط اللغة وحفظ أساليبها، والحق أنّ ذلك أمر لم يكن منه بدّ، إلا أنّ هذه العناية الفائقة التي قلّ نظيرها عند بقية الأمم واللغات لم تكن لتسلم من بعض المؤاخذات والسلبيات التي جرّتها عليها التكلُّفات المتعسفة في هذه الصناعة، فقد أدّت المبالغة في مراعاة هذه الصناعة وقواعدها إلى إخراج كثير من النصوص الواردة عن فصحاء العرب فضلًا عن ورودها في القرآن الكريم والحديث الشريف عن مقصود مرادها وأساليبها الظاهرة، حيث كان الهمّ الأكبر عند كثير من النحويين منصرف إلى مراعاة هذه الصناعة الإعرابية وعدم الإخلال بها ولو كان ذلك بتأويل متكلّف بعيد عن روح النص.

### صور من التكلّف في "صناعة الإعراب" على حساب المعنى:

سنذكر بعض صور هذه التكلُّفات التي لجأ إليها النحاة بـ"صناعة الإعراب" على حساب "معاني النحو"، والتي أبعدت النص عن روحه ومعناه. فمن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر ما يأتي:

## أولًا- حذف "كان" وبقاء اسمها وخبرها:

يتفق النحاة البصريون والكوفيون في توجيه قولهم "أما أنت منطلقًا انطلقتُ" على حذف الفعل الناقص "كان" من الجملة وبقاء اسمها وخبرها[29]، قال ابن جني: (قولهم: "أما أنت منطلقًا انطلقتُ معك"، تقديره: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ معك، فحذف الفعل فصار تقديره: لأن أنت منطلقًا، وكرهت مباشرة "أن" الاسم فزيدت "ما"، فصارت عوضًا من الفعل ومصلحة للفظ لنزول مباشرة "أن" الاسم. وعليه بيت الكتاب[30]:

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ  فإن قومي لم تأكلْهم الضبعُ

أي: لأن كنت ذا نفر قويت وشدّدت و"الضبع" هنا السنة الشديدة)[31].

ويُعلّق الدكتور محمد عيد في كتابه "النحو المصفّى" على توجيه النحاة لهذه المسألة منتقدًا التكلُّف في "صناعة الإعراب" وطريقة توجيه أمثال هذه العبارات فقال: (قد أوردت كتب مسائل النحو صورة أخرى للحذف، وهي حذف "كان" وحدها دون اسمها وخبرها.

قال ابن هشام: وكثر ذلك بعد "أنْ" المصدرية في مثل "أمَّا أنت منطَلِقًا انطلقتُ" أصله "انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقا" ثم قدمت اللام وما بعدها على "انطلقت" للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت "كان" لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب[32].

والحق أنّ هذه الكلام السابق -بما فيه من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وإدغام- صناعة ذهنية مجهدة، هدفها تسويغ حذف "كان" في مثل هذا الأسلوب، وإن كانت اللغة -وهي أسلوب التعبير السَّلِس- تبرأ تماما من تلك الصناعة النحوية.

والذي أراه -إن لم يُجانبي الصواب- أنه لا حذف في هذا الأسلوب.

وإعرابه على النحو الآتي:

أمَّا: حرف شرط وتفصيل، أنت مبتدأ، منطلقا حال، انطلقت جملة فعلية في محل رفع خبر، والعائد محذوف تقديره "أمَّا أنت منطلقا انطلقتُ مثلك".

وهذا الإعراب السابق يتوافق مع إعرابه جملة "أمَّا" في صورها اللغوية، فهو أمر لا جديد فيه، ولكنه مريح من عناء التصور الذهني المجهد للأسلوب الذي معنا)[33].

لا يخفى التكلف النحوي الذي لجأ إليه النحاة لتوجيه هذه الجملة الصناعية التي يؤتى بها للتدريب على القواعد النحوية؛ من أجل توجيه شواهد معدودة قد تصل إلى حدّ الندرة. وليس من الغريب وجود أمثال هذه التعبيرات في اللغة، بل سيكون الغريب هو عدم وردوها لو لم ترد، فاعتباطية نشأة اللغة تفرض وجود عبارات وجمل لا يمكن توجيهها وفق "الصناعة الإعرابية"، ونرى أنه يمكننا في أمثال هذه التعبيرات حَملها على القليل أو النادر الذي لا يُقاس عليه، ولا داعي لتأويله بالطريقة المتكلّفة التي لجأ إليها النحاة.

وللدكتور فاضل السامرائي كلام جميل ومنطقي في كيفية التعامل مع أمثال هذه التعبيرات، ولعله يكون من المناسب ذكره هنا إذ يقول: (ولا داعي لأن تُخرَّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإن كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكروه)[34].

## ثانيًا- توجيه النحاة لجملة "عسى" التامة:

من هذه المسائل أيضًا ما يذكره النحاة في توجيه فعل المقاربة "عسى" حينما يُقدّر تامًّا وليس ناقصًا، قال صاحب كتاب "النحو المصفى": (يستعمل الفعل "عسى" تامّا، ومعنى تمامه هنا -مثل كان- أن يستغني بالمرفوع عن المنصوب، والمرفوع الذي يستغنى به عن المنصوب هو المصدر المؤول من "أن والفعل بعدها" حيث يكون هذا المصدر المؤول فاعلا لها.

ففي الآية الكريمة: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُم﴾ {البقرة:216}. هنا الفعل "عسى" تام وفاعله هو المصدر المؤول "أن تكرهوا شيئا"، ومثلها تمامًا: ﴿وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ {البقرة:216}.

وينبني على ما تقدم من استعمال "عسى" ناقصة وتامة الصور الثلاث الآتية:

**الصورة الأولى:** لاحظ المثال الآتي:

"عسى العدلُ أن يسود الأرض".

تتكون هذه الصورة من:

الفعل الناسخ + اسم ظاهر يليه + أن المصدرية والفعل بعدها.

وفي هذه الصورة تكون "عسى" ناقصة باتفاق، والاسم الظاهر بعدها اسمها والجملة التالية له خبرها.

**الصورة الثانية:** لاحظ المثال الآتي:

"الظالمُ عسى أنْ يُعَاقَبَ من الله في الدنيا".

وفي هذه الصورة يتقدم الاسم الظاهر على الفعل "عسى" ولك حينئذٍ من حيث الصناعة النحوية أن تعتبر الفعل "عسى" تامًّا أو ناقصًا على النحو التالي:

أ. يكون تامًا، ويكون المصدر المؤول بعده فاعلا به.

ب. يكون ناقصًا، واسمه ضمير مستتر و"الفعل" خبره في محل نصب وكلا هذين الاعتبارين مساوٍ للآخر في صناعة النحو.

**الصورة الثالثة:** لاحظ المثال الآتي:

"عسى أن يتمكَّنَ المظلومُ من ظالمه".

وفي هذه الصورة يتأخر الاسم الظاهر عن "أن والفعل" مع أنه هو المسند إليه في المعنى. ولك أيضًا من حيث الصناعة أن تعتبر الفعل "عسى" تاما أو ناقصا على النحو التالي:

1. أن يكون تاما، ويكون ما بعده على ما هو عليه "أن والفعل والفاعل" وتكون "أنْ" وما دخلت عليه فاعل للفعل "عسى".
2. أن يكون ناقصا، ويكون ترتيب ما بعده على غير ما هو عليه، بل ذلك على التقديم والتأخير، حينئذٍ يعتبر الاسم الظاهر اسم "عسى" مؤخرا و"أنْ والفعل" خبرا مقدما على الاسم، وكأنما الكلام "عسى المظلوم أن يتمكن من ظالمه".

وفي هذه الصورة يترجح الاعتبار الأول على الثاني، أي: اعتبار "عسى" تامة على اعتبارها ناقصة.

هذا، والفرق بين الصورتين الثانية والثالثة يظهر حين يكون الاسم الظاهر –المتقدم أو المتأخر– مثنى أو جمعا أو مؤنثا –حينئذٍ يختلف الاستعمال بين الاعتبارين، مما يمكن أن يدرّب المرء نفسه عليه في أمثلة مختلفة– ولا داعي لإيراد نماذج منها هنا، لئلا تتشعب المسألة ويضطرب أمرها)[35].

قد قلّب النحاة هذا التركيب على وجوه عدة محتملة، ولم يألوا جهدًا في توجيه ذلك، لكن السؤال الذي يرد على هذه التوجيهات: هل هي سواء في المعنى؟ لا شكّ أن الجواب سيكون: لا؛ لأن كل

تقدير أو عدول من صيغة إلى صيغة أخرى يترتب عليه عدول في المعنى، وكل ترجيح لا يقوم على أساس النظر في المعنى هو ترجيح باطل لا يقوم على أساس.

## ثالثًا- توجيه المنصوب على "الاشتغال":

من ذلك أيضًا ما يذكره النحاة في توجيه الاسم المنصوب على "الاشتغال" في مثل قولهم "زيدًا ضربتُه" حيث تتجلّى الصناعة الإعرابية عند النحاة في توجيه هذا التركيب، يقول ابن يعيش: (والنصب بإضمارِ فعل تفسيرُه هذا الظاهرُ، وتقديرُه: ضربتُ زيدًا ضربتُه، وذلك أنَّ هذا الاسم، وإنْ كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة "المعنى"، فإنّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة "اللفظ" من قِبَل أنّه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدّي، فلم يجز أن يتعدّى إلى "زيد"؛ لأنّ هذا الفعل إنّما يتعدّى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولَيْن. ولمّا لم يجز أن يعمل فيه، أُضمر له فعلٌ من جنسه، وجُعل هذا الظاهر تفسيرًا له. ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العامِل، لأنّه قد فسّره هذا الظاهرُ، فلم يجز أن يُجْمَع بينهما، لأن أحدهما كافٍ. فلذلك لزم إضمارُ عامله)[36].

وردّ بعض النحاة تفسير الكوفيين وتوجيههم للاسم المنصوب على "الاشتغال"، بناء على ما قرروه من قواعد "صناعة الإعراب"، قال ابن يعيش: (وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأنّ ضميره ليس غيرَه، وإذا تعدّى إلى ضميره كان متعدّيًا إليه[37]. وهو قول فاسد، لأنّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ. وكما تجِب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ. وذلك أنّ الظاهر والمضمر هاهنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صِناعةٌ لفظيةٌ، وفي اللفظ قد استوفى مفعولَه بتعدّيه إلى ضميره، واشتغالِه به، فلم يجز أن يتعدّى إلى آخَر)[38].

ونستنتج من كلام ابن يعيش في تحليل هذا التركيب أن النحاة قد قرّروا في هذا الصدد قاعدتين صناعيتين، هما:

أولًا- أنّ الفعل المتعدّي لا يتعدّى إلى الاسم وضميره في التركيب نفسه، وعلى أساس هذه القاعدة الصناعية رُدّ قول الكوفيين.

ثانيًا- أنّه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر، وهذا مبني على افتراض صناعي هو وجود مفسَّر محذوف.

وللدكتور فاضل السامرائي رأي آخر في باب "الاشتغال"، إذ سلك في توجيه هذا التركيب طريقًا يختلف عن طريقة النحاة فيه، فانتقد طريقتهم في توجيه هذا التركيب وأمثاله من جهة صناعة الإعراب، مؤكدًا على ضرورة مراعاة المعنى والابتعاد عن التعقيدات الصناعية، فقال: (اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا مماثل للفعل المذكور في نحو "خالدًا أكرمته"، أي: أكرمت خالدًا أكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو "خالدًا سلمتُ عليه"، والتقدير: حَيَّيتُ خالدًا سلمتُ عليه، و"خالدًا ضربت أخاه"، والتقدير: أهنتُ خالدًا ضربتُ أخاه، قال سيبويه: "وإن شئت قلت: "زيدًا ضربتُ"، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلا أنَّهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، فالاسم هنا مبني على المضمر.

فإن قلت: "زيدٌ مررتُ به" فهو من النصب أبعد من ذلك ... وإن شئت قلت: "زيدًا مررت به" تريد أن تفسر له مضمرا كأنك قلت، إذا مثلت: جعلتُ زيدًا على طريقي مررت به ... وإذا قلت: "زيدٌ لقاك أخاه" فهو كذلك وإن شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من سببه، فكأنك قد وقع به، والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول: أهنتَ زيدًا بإهانتكَ أخاه وأكرمته بإكرامكَ أخاه.

وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وأن الضمير ملغي، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد.

وهذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب لأنّ كل منصوب، لابدّ له من ناصب عند النحاة ولمّا لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدّم، اضطروا إلى التقدير)[39].

ويعقّب الدكتور فاضل على توجيه النحاة لهذه النصوص وأمثالها بهذه الطريقة بقوله: (إنّ التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة فإن الجملة تتمزق، وتنحل بتقديرنا "أكرمتُ خالدًا أكرمتُهُ"، و"سررتُ خالدًا أحببتُ رجلًا يحبه" وبنحو ذلك من التقديرات.

وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو "خالدًا أكرمتُه" غير مقبول، في نحو "خالدًا سلمتُ عليه" و"محمدًا خطتُ قميصًا له" وكذلك ما ذهب إليه الكسائي.

فتقدير الجمهور متمشٍ مع الصَّنعة الإعرابية إلا أنّه مفسد للمعنى، مفسد للجملة وما ذهب إليه الفراء والكسائي مُفسد للصنعة الإعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات.

ونحن هنا لا تعنينا تقديرات النحاة واختلافاتها، وإنما الذي يعنينا هو المعنى وإنما ذكرت هذه التقديرات، لأنها تترتب عليها أمور ذات علاقة بالمعنى كما سنرى.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معيَّنا في اللغة وممّا يدلّ على ذلك قولهم "محمدًا سلمتُ عليه" و"خالدًا أكرمتُ أخاه" و"سعيدٌ انطلقتُ مع أخيه" فأي اشتغال في هذا الأمر؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم فإن الفعل قد يكون لازما كما نرى.

وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلا، وإذا كان نرغب في الابقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه فإنا نقصد به معنى آخر سنذكره، لا ما ذكره القوم.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يُعرب الاسم المتقدّم مشغولا عنه منصوبا ولا داعي لأنْ نذكر له ناصبا لأنّ تقديم الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنّه يمكن أن يقال: إنّ الفاعل، في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع والمشغول عنه منصوب، وهكذا ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا وإذا كان لابد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه)[40].

وهنا نقول: إنّ مسألة حَمل بعض التراكيب الواردة عن العرب على قواعد صناعة الإعراب قد يُفضي إلى إلغاء هذه التراكيب وإلحاقها بأساليب أخرى، وإنّ ذلك قطعًا لا ينبغي أن يُصار إليه؛ لأن كل تركيب له دلالته ومعناه الذي لا يغني عنه غيره، فمن ذلك على سبيل المثال طريقة توجيه النحاة لمسألة "جزم الفعل المضارع الواقع جوابًا للأمر" من حيث صناعة الإعراب إذ يرى النحاة أنّ علّة جزم الفعل المضارع الواقع جوابًا للأمر أو النهي هو ملاحظة معنى الشرط في السياق، فُحُمِل عليه من حيث "صنعة الإعراب" باعتبار المعنى المفهوم.

قال سيبويه في "باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي". (تقول: حسبك ينمْ الناس. ومثل ذلك: " اتقى الله امرؤ وفعلَ خيرًا يُثبْ عليه"؛ لأن فيه معنى ليتقِ اللهَ امرؤ وليفعلْ خيرًا. وكذلك ما أشبه هذا)[41].

وقال ابن يعيش: في "فصل "الجزم بما فيه معنى الأمر والنهي" (قال الشارح: قد تقدّم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يُجابان بالجزم، على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما؛ لِما بينهما من المشاكلة.

فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزومًا، لأنّ العلّة في جزم جواب الأمر إنّما كانت من جهة "المعنى" لا من جهة "اللفظ"، وإذا كان من جهة "المعنى"، لزم في كلِّ ما كان معناه معنى الأمر.

فمن ذلك قولهم: "اتقى الله امرؤٌ وفعل خيرًا يُثَبْ عليه"؛ لأنّ المعنى: لِيَتَّقِ الله، ولِيَفْعَلْ خيرًا. وليس المراد الإخبار بأنّ إنسانًا قد اتقى الله، وإنما يقوله مَثَلاً الواعظُ حاثًّا على التُّقَى والعمل الصالح. ويُقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح.

والخبرُ قد يستعمل بمعنى الأمر، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ {البقرة:233}، أي: لِيرضعْنَ، ومن ذلك قولهم في الدعاء: "رَحِمَهُ اللهُ" لفظُه لفظ الخبر، ومعناه الأمر)[42].

## رابعًا- إضمار الفعل بعد أدوات الشرط "إنْ" و"إذا":

يذهب أكثر النحاة إلى أنّ أدوات الشرط "إنْ" و"إذا" و"لو" لا يليها إلّا فعل، وإذا ما جاء بعدها اسم فإنّهم يتأوّلون ذلك على أنّ الاسم الذي يليها هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. وقد تعرّض الدكتور فاضل السامرائي لهذه المسألة مبيّنًا ركاكة المعنى الذي يؤول إليه النص وفساده حسب تقديرات النحاة التي بنوها على أساس "صناعة الإعراب"، فيقول: (وجعل جمهور النحاة من إضمار الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ {الانشقاق:1}، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ﴾ {الإسراء:100}، وقولهم (لو ذات سوار لطمتني)، فهم يرون أن الفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وقل لو تملكون أنتم تملكون، ولو لطمتني ذات سوار لطمتني.

وهو عند الكوفيين فاعل مقدم، ومبتدأ عند الأخفش)[43].

وينحو الدكتور فاضل نحوًا مغايرًا لطريقة جمهور النحويين في توجيههم لهذه النصوص، معتمدًا في ذلك على "معاني النحو" التي تقوم أساسًا على إيضاح المعنى المترتب على ظاهر النص، فيقول في ذلك: (وفي رأي الجمهور نظر، فإنه إذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى قولنا "إذا جاء محمد فأكرمه"، و"إذا محمد جاءك فأكرمه" واحدا، ولم يفد التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدًا.

والذي أراه -وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي- أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وأن ما قُدِّم من نحو هذا، فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم.

فقد يكون التقديم للقصر كقولك "إذا محمد جاءك فأكرمه" فهناك فرق بين قولك "إذا جاء محمد فأكرمه" و"إذا محمد جاءك فأكرمه"، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد، ولم تنهه عن إكرام غيره.

وأما قولك "إذا محمد جاءك فأكرمه" فإنه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غيره، وهو نظير قولك "أكرم محمدًا" و"محمدًا أكرم"، فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه، جاء في "الكشاف" في قوله تعالى ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ﴾{الإسراء:100}، وتقديره: لو تملكون ... فأما يقتضيه علم البيان، فهو أن "تملكون" فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المبالغ، ونحوه قول حاتم: (لو ذات سوار لطمتني)، وقوله المتلمس:

ولو غير أخوالي أرادوا نقيضتي ..... 

وذلك؛ لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر.

والزمخشري مع وقوعه على المعنى الصحيح تابع الجمهور في التقدير ههنا، علمًا بأنه إذا كان الكلام دالا على الاختصاص، دلّ بحكم ذلك على أن المسند إليه مقدم على فعله، وليس كما ذهب إليه الجمهور.

وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ (1) وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ (2) وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ (3)﴾ {الانفطار:13-3}، وكقوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ {التكوير:1}، فإن في تقديم المسند إليه تهويلا لا تجده في التأخير، ألا ترى أن السماء لم يسبق لها أن انفطرت، ولا الكواكب انتثرت، ولا البحار فجرت، ولا الشمس كورت، فهذه الإجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة والاحقاب المتوالية حتى ذهب بعض الناس إلى أنها على حالها منذ الأزل، وستبقى كذلك أبدًا، ولذلك قدمها إشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام، ألا ترى إلى قوله تعالى مثلا: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ {الزلزلة:1}، كيف أخر المسند، لأن الزلزلة معهودة، مستمرة الحصول، بخلاف ما سبق ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ (7) وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ {القيامة:8-7}، ولم يقل (وإذا القمر خسف) لأن خسوف القمر معتاد الحصول، ونحوه بريق البصر، وقد يكون لغير ذلك من أغراض التقديم التي ذكرنا طرفا منها.

وأظن أن تفسير مثل هذا وبيان معناه، أولى من ذكر الخلاف الذي لا طائل تحته، فيحسّ دارس العربية أن لهذا غرضا يرمي إليه المتكلم فيراعيه هو في كلامه، بخلاف ما يذكر من خلافات وأعاريب وتقديرات سمجة، نحو إذا انشقت السماء انشقت، وإذا انفجرت البحار فجرت مما يتنزع عنه الكلام البليغ، ولا يهضمه العقل، وينبو عنه الذوق)[44].

إن الطريقة التي سلكها الدكتور فاضل في توجيه كثير مما اضطربت في توجيهه الصناعة الإعرابية هي طريقة قويمة تقرّبنا كثيرًا من المعنى الظاهر والباطن، ولا يتأتى عليها الاعتراض لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ ولا من جهة السماع، إذ الألفاظ تابعة للمعاني التي تدور في النفس والتي يُراد لها أن تستقر في نفس السامع وتُحدث فيه الأثر المرتجَى من مجيء الصيغة اللفظية بهذه الطريقة دون غيرها، وهذا ما قرّره عبد القاهر الجرجاني بقوله: (إنّ الألفاظ هي التابعة، والمعاني هي المتبوعة)[45].

## خامسًا- القول بنيابة بعض "حروف الجرّ" عن بعض:

من المواضع التي طغت فيها "الصناعة الإعرابية" على حساب "معاني النحو" وانقسم فيها النحاة على فريقين هو بـ"نيابة بعض حروف الجرّ عن بعض"، إذ يفترض كثير من النحاة حسب القواعد التي افترضوها أنّ للحرف معنًى حقيقيًا أصليًا، وأن الأفعال التي تتعدّى بالحروف لها حروف مخصوصة تتعدّى بها، فإذا ما تعدّى فعل بغير الحرف الذي اشتهر تعدّيه به فإنّ الأمر يُحمل ويؤوّلَ إمّا على التضمين، أو على المجاز[46]. وذهب فريق آخر من النحاة إلى أنّ المعاني تتعاقب على الحروف ولا داعي للقول بنيابة بعضها عن بعض.

وكان المخرج من هذا الخلاف الصناعي أن يُقال: إنّ استعمال حرف مكان حرف آخر قد يُراد منه جمع معنيي الحرفين في تركيب واحد فيُلحظ معنى الحرف النائب من جهة ويُلحظ معنى الحرف المنوب عنه من جهة أخرى[47].

ويدخل في ذلك أيضًا القول بـ"التضمين في الأفعال" وهو باب واسع[48]، وذلك عندما يتعدّى فعل بغير الحرف الذي اشتهر تعدّيه به، فيُعطى الفعل المستعمل معنى الفعل الذي اشتهر تعدّي ذلك الحرف به فيأخذ الفعل المستعمل معنى الفعلين معًا. ولا يذكر النحاة ضوابط تضمين فعل معنى فعل آخر وإنّما يلجؤون إلى ذلك اضطرارًا عندما تصطدم افتراضاتهم النحوية وما أصلوه من قواعد صناعة الإعراب بالنصوص بعيدًا عن المعنى الذي قد يترتب على هذا التأويل.

ولتوضيح المسألة ننقل نصًا لابن القيم إذ قال:(وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمَّا فقهاء أهل العربية، فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيُشربون الفعل المتعدِّي به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه –رحمه الله تعالى– وطريقة حذاق أصحابه، يضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾{المطففين"28}، فإنهم يضمنون: "يَشْرَبُ" معنى "يَرْوَى" فيُعدّونه بالباء التي تتطلَّبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح والثاني بالتضمين، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة، ومحاسنها، وكمالها. وهذا أحسن من أن يقال: يشرب منها، فإنه لا دلالة فيه على الرِّيِّ، وأن يقال يروى بها، لأنه لا يدلّ على الشُّرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال يشرب بها دلّ على الشرب بصريحه، وعلى الرِّيّ بالباء فتأمله، بخلاف الباء فتأمله ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾{الحج:28} وفعل الإرادة لا يتعدّى بالباء ولكن ضُمّن معنى يهم فيه بكذا وهو أبلغ من الإرادة فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة وإن لم تكن جازمة وهذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه)[49].

إنّ الأصل في أخذ اللغة وجمعها وتأصيل قواعدها هو السّماع، وإذا كان السّماع قد ورد باستعمال ما فالأصل فيه أن يُعتبر في وروده في اللغة، ولا حاجة لأن يُحمل قليلُ السماع على كثيره، فهذا قد ورد وهذا قد ورد أيضًا، والأولى أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة، فيُقال: الكثير في الاستعمال كذا والقليل كذا دونما حاجة إلى حمل الثاني على الأول أو العكس أو تكلّف التعليل له. وقد تكون القلة مسالة نسبية فهي قليلة مقارنة مع الاستعمال الآخر لكنها كثيرة باعتبار واقع الاستعمال اللغوي، وإذا ما كان الاستعمال كثيرًا فإنّ كثرته تخوّل القياس عليها وإن كانت قليلة بالقياس إلى الاستعمال الآخر، ومن قواعد ابن مالك المقررة: (لا عُدول عن الإتباع عند صحة السماع)[50].

ونحن نعلم أنّ اللفظ في العربية ربما يكون له أكثر من معنًى فإذا ما استعمل بمعنًى غير مشهور فهذا لا يعني دخوله في باب "التضمين النحوي"، وإنما يُحمل الأمر على الكثرة والقلة، وعلى تعدد معاني اللفظ الواحد حسب السياق، على نحو ما يذكره أصحاب المعاجم عند ذكرهم المعاني المتعددة للفظ الواحد، وعلى ما ذكره أبو حيان في كلامه على تعدِّي الفعل "جَنَحَ" في قوله تعالى: (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلمِ فَٱجنَحۡ لَهَا){الأنفال:61} إذ قال: (وجنح يتعدى بـ"إلى" وباللام)[51].

وقد صرَّح بذلك غير واحد من النحويين فقال أبو علي الفارسي (ت: 377هـ): (و"أحسن": يصل بالباء كما يصل بـ"إلى"، يدلّك على ذلك قوله: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ) {يوسف: ١٠٠} كما تعدّى بـ"إلى" في قوله: (وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ){القصص: ٧٧})[52].

ويُستأنس هنا بقول الدكتور عبده الراجحي عن استعمال الحروف: (إنّ الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال؛ بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، وأقرب مثال على ذلك قولنا: "رغب في"، و"رغب عن"، **واستعمال حروف الجرّ استعمال سماعي في اللغات جميعها**)[53].

فلِمَ لا يكون هذا أصلًا في بابه من التعدّية بالباء، وهذا استعمال قرآني كما أن تعدّيته باللام استعمال قرآني؟ ولا بأس أن يُلمح المعنى الذي أفاده الحرف عند تركُّبه مع الفعل على نحو ما أشار إليه بعض النحاة. إذ ليس من المعقول أن تُحمَل هذه الكثرة من السماع على غيرها؛ من أجل الصناعة النحوية.

ويُضاف إلى ذلك أنّ النحاة قد توسَّعوا في الحروف ما لم يتوسّعوا في غيرها، ومما هو مُسَلَّمٌ به عندهم أن الحروف معانيها في غيرها، أي: في الأفعال التي تتعلق بها؛ لذا لا نرى ضَيْرًا من القول: إن الفعل ربما تعدَّى بهذا الحرف أو ذاك. ورحم الله العلامة المنتجب الهمذاني (ت: 643هـ) حين اختصر المسألة فقال: (فعل "الإيمان" يُعدَّى بنفسه وبالباء واللام، يُقال: آمنه، وآمن به، وآمن له، وقد ورد التنزيل بهن)[54].

ونكتفي بهذا القدر من المسائل التي أفضت فيها "صناعة الإعراب" إلى ركاكة "معاني النحو" أو فسادها، إذ لو استطردنا في ذكر كل مسائل هذا الباب لطال بنا المقام ولما وسعته هذه الورقات.

## نتائج البحث

وفي ختام هذا البحث نقف على بعض نتائجه، وهي على النحو الآتي:

1. كان لـ"صناعة الإعراب" أثر كبير على النحويين عند إعرابهم النصوص وتوجيهها، إذ لم يتوقّفوا عند الأوجه التي ورد بها السماع. وإنما كانوا يفترضون وجوهًا لم ترد فيه، ثم يكلّفون أنفسهم مشقة توجيهها صناعيًّا.

2. منع النحاة أشكالًا من التعبير وأساليب من الكلام أو ألحقوها بغيرها من الأساليب؛ لأنها لا تتفق مع ما افترضوه من "صناعة الإعراب"، ولو كانت هذه الأساليب واردة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفصيح كلام العرب.
3. لم يكن بالضرورة تفسير كل ما ورد في اللغة وتعليله بالطريقة التي يذكرها النحاة، أو حَملها على وجوه تفضي إلى إخراجها عن المراد منها ولو احتمالًا. وإنما كان ينبغي أن تعالج بغير الطريقة التي عالجها بها النحاة إذ أفضت تقديراتهم وتأويلاتهم وتركيزهم على "صناعة الإعراب" إلى فساد المعنى أو ابتعاده عن المراد، وهو ما كان ينبغي أن يُراعى في المقام الأول.
4. للنصوص الفصيحة عصمة وحصانة للنحويين واللغويين من الخطأ في التأويل والتقدير، والمتمسكون بها هم الأقوى حجة من غيرهم على تقادم الزمن، والاتفاق عليها ممكن وإنْ لم تتفق تفسيراتهم من جهة "صناعة الإعراب".
5. إنّ القول بنظرية العامل التي اعتمدت على الاستقراء الناقص قد أفضت إلى افتراض قواعد ليس لها وجود إلّا في أذهان النحويين، مثل القول بـ"التضمين"، والقول بـ"نيابة بعض حروف الجرّ عن بعض". فالحروف تتحدّد معانيها في غيرها بناء على ما قرّره النحاة، وذلك عندما يعرّفون "الحرف" بقولهم "هو كلمة دلّت على معنى في غيرها"، ولأجل ذلك صار هذا التداخل في دلالة الحروف على المعاني إذ لم تكن دلالتها على المعاني قطعية.
6. إنّ أدنى فضائل ما جاء به عبد القاهر الجرجاني والدكتور فاضل السامرائي هو الابتعاد بالنحو العربي عن دائرة الخلافات المذهبية ومدارسها والحجج المنطقية والافتراضية التي أثقلت كتب النحو العربي بما لا طائل تحته، والعودة به إلى أصوله التي قام عليها من جهة التركيز على "معاني النحو" بعيدًا عن تكلّفات "صناعة الإعراب" وتفصيلاتها.
7. لكي نفهم اللغة كما ينبغي ولكي نزيل عن الدراسات النحوية ما فيها من جفاف وصعوبة لا بد من التركيز على مسألة "فقه النحو" حيث يمكننا أن نعيد للنحو العربي نداوته وطراوته.
8. لم يكن هناك من داعٍ لأن تُخرَّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على النمط الذي ذكره النحاة، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تخرج عن هذا النمط، وهذا ما تقتضيه اعتباطية نشأة اللغة وتطورها، وإن كان الأصل –أي الكثير الغالب في الاستعمال– في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكره النحاة.

9. قد تكون "القلة" في الاستعمال مسالة نسبية فهي قليلة مقارنة مع الاستعمال الآخر لكنها كثيرة باعتبار واقع الاستعمال اللغوي لها، وإذا ما كان الاستعمال كثيرًا فإنّ كثرته تخوّل القياس عليه ولو كان قليلًا مقارنة بالاستعمال الآخر.

**Structure of the Sentence Between**
**"Meanings of Grammar "and "Declension Making"**

**Abstract:**

In this paper, we examine an issue of great importance. This issue consists of two parts that are inseparable from each other, the first is the issue of "meanings of grammar", and the second part is the issue of "declension making". They are the wings of language, which complete each other. They are the core of Arabic, and no study of Arabic language beyond these two frameworks can be envisaged. In this research, we will deal with these two issues. We devoted the first topic to talk about "the meanings of grammar" and the Arab scientists who paid attention to the study of this issue, and we devoted the second topic to talk about "the impact of declension industry on the meanings of grammar".

**The Problem of Research:**

Grammar studies began to derive the rules from eloquent speech of Arabs, taking into account the meaning of the context of the speech corresponding to the Arab taste. The situation continued in the second and third centuries AH. The grammar studies entered a new stage after that in the way they dealt with grammar issues, as they became Focusing on "syntax" and its faces without looking at the meanings that can arise from these multiple faces of one text. This is something that the intellectual and cultural luxury factors that revealed through these centuries may have called for.

This led to the complexity of grammatical issues, until they are described as cruelty and drought. This generated the aversion of learners about this science, especially in the modern era. In all times, there are explicit calls for the return of the Arab grammar to its sources in the way it dealt with topics by linking the composition with the desired meaning without the need to venture into unnecessarily costly directives. This trend has been confirmed by recent linguistic studies in their latest theories and interests.

Hence the idea of this research comes. It seeks to review and make a relation between the two parts of this science, namely “meanings of syntax” and “syntax”. It aims at shedding light on the scientists who paid attention to the issue (meanings of

syntax), with mentioning applied models that resulted from the issue of breach one of these two parts, especially "meanings of syntax."

**Key words:**

Structure; sentence; meanings; grammar; industry; syntax

## المصادر


- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط: القاهرة.
- الأصول في النحو، أبو بكر السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط: 4، القاهرة، 1420هـ.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي (ت: 911هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دمشق، ط:1، 1409- 1989م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط: 1، 1424هـ- 2003م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، سنة الطبع 1420هـ.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، بيروت، لبنان.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت:745هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط:1.
- التصوير الفني في القرآن، لسيد قطب، دار الشروق، الطبعة الشرعية السابعة عشرة، 1425هـ- 2004م.
- التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،ط: 1، 1420هـ 1999م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 1، 1428هـ - 2008م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، بيروت، ط: 2، 1413 هـ - 1993م.
- الخصائص، بن جني (ت:392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر. الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الأسرة القاهرة 1992م.
- ديوان أبي تمام، أبو تمام الطائي حبيب بن أوس (ت: 231 هـ).
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر -1969م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، بيروت، ط:1، 1421هـ - 2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، ط:1، 1422هـ - 2001م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1 (1410هـ - 1990م).
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت:686هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، الطبعة الأولى -1998م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، ط:1، 2008م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك (ت: 672هـ)، ت: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط:1، 1405هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: 643 هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1427هـ - 2006م.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط: 1، الأردن، 1420 هـ - 2000م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط:6، 1985.
- النحو المصفى، محمد عيد، القاهرة، 2009م.


---

[1] - "النظم" كما عرّفه الجرجاني: هو توخي معاني النحو، وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وهو معدن البلاغة. ينظر: دلائل الإعجاز: 525.

[2] - دلائل الإعجاز: 81-83.

[3] - دلائل الإعجاز: 55.

[4] - ينظر دلائل الإعجاز: 361-362-392-393-405-415.

[5] - دلائل الإعجاز: 87.

[6] - البيت لامرئ القيس، وعجزه (بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ)، ينظر ديوانه: 1.

[7] - دلائل الإعجاز: 410.

[8] - دلائل الإعجاز: 526.

[9] - دلائل الإعجاز: 56.

[10] - دلائل الإعجاز: 370.

[11] – دلائل الإعجاز: 362، ويُنظر: 370.

[12] – دلائل الإعجاز: 488، وينظر: 405.

[13] – لسيد قطب –رحمه الله– كلام بديع عن جهود الجرجاني في هذا الاتجاه في كتابه (التصوير الفني في القرآن)، إذ قال: (رحم الله عبد القاهر لقد كان النبع منه على ضربة معول فلم يضربها)، ينظر التصوير الفني في القرآن: 33.

[14] – ديوان أبي تمام: 140.

[15] – دلائل الإعجاز: 371.

[16] – معاني النحو: 10/1.

[17] – معاني النحو: 11/1.

[18] – ينظر الكتاب: 359/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 15/2.

[19] – ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 217/1.

[20] – معاني النحو: 14/1–15.

[21] – معاني النحو: 15/1.

22 – ينظر أسرار البلاغة: 14.

23 – ينظر اسرار البلاغة: 8.

24 – ينظر الأصول في النحو: 35/1، والاقتراح في أصول النحو: 33.

25 – ينظر أسرار البلاغة: 26، وينظر: 454.

26 – البيت من شواهد (الكتاب)، وعجزه: (إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا)، ينظر الكتاب: 153/2، وينظر أوضح المسالك 4/ 88.

27 – صدر البيت (أكر وأحمى للحقيقة منهم)، ينظر في تخريجه: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: 69/3.

28 – مغني اللبيب: 804/1.

[29] – علمًا أن البصريين والكوفيين مختلفون في تفسير هذه الجملة من جهة المعنى قال أبو سعيد السيرافي: (اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: "أما أنت منطلقا انطلقت" واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون هو بمعنى "إنْ" وإن "أنْ" المفتوحة فيها معنى "إنْ" التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى: {أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى} [البقرة: 282]، عليه، والبصريون يقولون إنه على معنى التعليل أي: لأن كنت منطلقا انطلق معك وشبهوها بـ"إذ". ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب)، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:189/2، وشرح الرضي على الكافية: 37/4، ومعاني النحو: 282/1.

[30] – أي: كتاب سيبويه، ينظر الكتاب: 293/1، ذكر سيبويه هذه المسألة في باب (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى)، وينظر: 7/3.

[31] – الخصائص: 382/2.

[32] – ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 257/1.

[33] – النحو المصفى: 258.

[34] – معاني النحو: 14/1.

[35] – النحو المصفى (بتصرف): 83.

[36] – شرح ابن يعيش للمفصل: 401/1.

[37] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: 69/1.

[38] – شرح ابن يعيش للمفصل: 402/1.

[39] – معاني النحو: 127/2.

[40] – معاني النحو: 126/2–127.

[41] – الكتاب: 100/3.

[42] – شرح ابن يعيش للمفصل: 276/4.

[43] – معاني النحو: 52/2.

[44] – معاني النحو: 52/2–54.

[45] – دلائل الإعجاز: 371.

[46] ينظر معاني النحو: 6/3.

[47] ينظر في معنى هذا الكلام: الأصول في النحو: 414/1، وشرح كافية ابن الحاجب: 275/4، وينظر إثبات هذا المعنى في: الكشاف: 388/2، ومعاني النحو: 14/3.

[48] – ويدخل هنا أيضًا (شبه الفعل) الذي يعمل عمله ويتعلق به معمول.

[49] – بدائع الفوائد: 21/2.

[50] – شواهد التوضيح: 29.

[51] – البحر المحيط: 346/5.

[52] – الحجة في القرّاءات السبعة، أبو علي الفارسي: 129/2، وينظر: إعراب القرآن للباقولي (المنسوب خطأ للزجاج): 25/1.

[53] – التطبيق النحوي: 362.

[54] – الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 286/3.